الفصل الثانى

الذات والموضوع

١- حسّ الفنان:

لم يكن القاضى التَّنُوخِيُّ مُبْتَدِعَ عنوان «الفَرَجُ بعد الشِّدَّة»، فهو مسبوق إليه، كما سنرى، ومع هذا فإن هذا الاختيار لعنوان كتابه، يبدو وكأنه صادر عن نفسه، معبِّر عن رؤيته لنظام الكون ونظام الحياة. لقد اجتاز محنةً شخصية كانت هى الدافع المباشر لتأليف الكتاب، ولكننا نعرف أن «نقطة التحريك» التى تدفع كاتبًا ما إلى الاهتمام بموضوع معيَّن، لا تَعْنِى بالضرورة أن تظل هذه النقطةُ أو هذا الحافزُ الشخصىُّ، يظل مسيطرًا على أفكار المؤلف، وإلا لتشابهت الكتبُ ذاتُ الموضوع الواحد، أو الحافزِ الواحد. سيعود الأمر إلى حجم ذخيرة المؤلف من المعرفة، ومدى انفساح عقله وروحه، للموافَقة أو المخالفةَ، ودرايته الفنية بأساليب القول، وقدرتِه على استَبْطَانِ ما هو ظاهر، والغوصِ إلى الرموز والدَّلالات. وفى كل هذه الجوانب ودون أن نعمَد إلى الموازنة التفصيلية بين ما كتب التَّنُوخِيّ، وما كتب سابقوه فى إطار الفَرَج بعد الشِّدَّة، قدَّمَ التَّنُوخِى من براهين اتساع الأفق، والقدرة على الغفران، والحدْب على الضعف الإنسانى ومجانبة التزمت والعُنْف، ما يؤكد امتلاء نفسه بحسِّ الفَنَّان واستنارةِ بصيرته، حتى إن ذلك كان يؤدى به أحيانًا إلى الخروج عما شَرَطَ على نفسه فى عنوان كتابه، وإلى مجانبة الجِد، بل مُناقضة الهدف الأخلاقىِّ الذى حَرَصَ عليه أحيانًا، وأهمله أحيانًا، من زاوية أن «الأخلاقَ ليست شرطًا للفن الجميل، وهذه مَقُولَةٌ لم يبتدعها القاضى التَّنُوخِىُّ، وقد عُرِفَتْ قبل عصره فرددها الجاحظُ فى كتاباته، وبخاصة فى «المحاسن والأضداد» وافتتح بها محمد بن سلام الجمحى كتابه «طبقات فحول الشعراء»[١]، ثم نصَّ عليها قدامة ابن جعفر صراحة[٢] وهو يكاد يكون معاصرًا للقاضى التَّنُوخِيّ (توفى قدامة سنة ٣٣٧هـ)

---

(١) طبقات فحول الشعراء - المقدمة.

(٢) فى كتابه: نقد الشعر ص ٦٥.

فلا نستغرب أن نجد هذا القدر من «التسامح» فى الكتاب، فهو -على أية حال- مسبوق بتسامحه السلوكى، النابع من إحساس الفنان، ورجل الحاشية معًا، لقد اقتنع القاضى التَّنُوخِىّ بأن وراء كل شِدَّة فرجًا: «إن الله بحكمته، أجرى أمورَ عباده، وأغْذِياء نعمته، منذ خَلَقَهم، وإلى أن يقبضَهم، على التَّقَلّب بين شِدَّةٍ ورَخَاء... علمًا منه تعالى بعواقب الأمور، ومصلحة الكافة والجمهور»[1].

إن الأساسَ الغَيْبِىَّ القَدَرِىَّ ثابتٌ عند المؤلف، فالفَرَجُ من الله سبحانه، وهو يسبب الأسباب، ولهذا يبدأ كتابه بآيات اليُسْر الذى يُقاوِم العُسر، ومَنْ يجيب المُضْطَرَّ إذا دعاه ويكْشِفُ السوء، ثم يُثَنِّى بما ابتُلِىَ به الأنبياءُ من مِحَنٍ، وكيف ذهب الكيْد البَشَرِىّ هباءً حين أرادت السماء أن تنصر رُسُلَهَا، ومعَ هذا فإن المشاركة الإنسانية فى رفع البلاء عن المكروبين من القِيَمِ الدينية الثابتة، فإذا جاء الحديث الشريف بأن: «أفضلَ أعمال أمَّتى انتظارُ الفَرَجِ من الله عَزَّ وجَلَّ» فقد نص حديث آخر على أن: «مَنْ سَتَرَ أخاه المسلم سَتَرَهُ الله يومَ القيامة، ومَنْ نَفَّسَ عن أخيه كُرْبَةً من كُرَبِ الدنيا، نَفَّسَ الله عنه كُرْبَةً من كُرَبِ يوم القيامة، وإنَّ الله فى عَوْنِ العبْد ما كان العبدُ فى عونِ أخيه»، وبعد إقرار هذين المبدأين: أن الفَرَجَ من الله سبحانه، وأن هذا لا يُعفِى الإنسانَ من مشاركة الآخرين فى التغلُّب على صعابهم، يسجل القاضى التَّنُوخِىّ رسالةَ الشاعرَ أبى الفرج البَبَّغَاء التى أرسلها إليه إبّانَ محنته حينَ صَرَفَهُ عَضُدُ الدولة عن جميع وظائفه واعتقله فى بيته، وفيها يكشف قانون كَوْنِىٍّ لا فِكَاكَ منه، وهو دَوْرَةُ الكَوْنِ والفساد، وتلازمهما، فلكل شىء إذا مَا تَمَّ نُقصانُ، لهذا من حقنا أن نغتبط عند احتكام الأزمة، واشتداد الضائقة، إذْ ليس بعد ذلك إلا الفَرَج «لأن انتهاءَ الشىءِ إلى حَدِّه، ناقلٌ له عما كان عليه ضدّه، فتكاد المحنة بهذه القاعدة، لاقترانها من الفَرَج بفسيح الرجاء، وانتهاء الشِّدَّة منها إلى مستجد الرخاء، أن تكون أحقَّ بأسماء النِعَم».

ثم ينتقل المؤلف مرحلة إلى إضافة أخرى، يعالج بها مرحلة «التَّوَقُّعَ للشِّدَّة، وهى عادةً تسبق مرحلة «الوقوع» فيها، وهو يرفُضُها من مُنطلق فلسفى يعتمد على

(١) انظر مقدمة المؤلف.

مبدأ «الاحتمال» فما دام وقوع الشدائد مجرد احتمال، لا يرتفع إلى درجة المستحيل، ولا إلى المحتم الوقوع فإن نسبة الحدوث تتساوى ونسبةَ عَدَم الحدوث، ومن هنا «لاَ يَغْلِبَنَّ على قلبك، إذا اغْتَمَمْتَ ما تكره دون ما تحب، فلعل العاقبةَ تكون بما تحب، وتَوقِّى ما تكره، فتكون كمن يَسْتسلِفُ الغَمَّ والخوفَ».

ثم تكتمل رؤية القاضى التَّنُوخِىّ بربط الفعل البشرىّ بالإرادة الإلهية، فاكتمالُ هذه الإرادة ونفاذُها لا يَعْنى تعطيلَ الفعلِ البَشرى أو عبثَ السَّعْى عن حل لما يُعانى الإنسان، فهناك دائمًا دَوْرٌ أساسىٌّ للفكر الإنسانى، والفعل الإنسانى، والحيلة الإنسانية، وإذا بَذَلَ الإنسانُ جهَده كلَّه فى البحث والمحاولة، فإنه لابد واجدُ وسيلةً، فإذا عجزت الوسائل، فإنه لم يعد أمامه إلا انتظار الفَرَج من الله تعالى.

هذا -إذًا- الإطارُ العام الذى تحرك فيه معنى الشِّدَّة، وجَهْدُ الإنسان فى البحث عن مَخرج، أو عن «فَرَجٍ» يقاوم به معاناته، ولأنه أعطى الجُهْد الإنسانى دورًا أساسيًا فإن هذا الجُهْد، من حيث يحتكم إلى فِطرته الخاصة، وتجاربه السابقة وأسلوبه فى العمل ومستواه فى التفكير، وطبيعة المجتمع الذى يتحرَّك بين أقطاره، يمكن لهذا الجُهْد أن ينساق إلى أعمال وأقوال، تبتعد -بدرجة أو بأخرى- عن مفهوم الفَرَج الإلهى، الذى ينتظر -عادة- هناك، فى نهاية المطاف، عندما تعجز كلُّ الوسائل البَشرية، ومن ثَمَّ يمكن لهذا الجُهْدِ أن يقع فى مخالفات دينية واضحة، وهفوات سلوكية لا خلافَ على خطئها، ومجانبة للعفة والنزاهة والصدق. والجدير بالتأمل حقًا أن القاضى التَّنُوخِىَّ قد سجَّل ستَّ عشْرَةَ قصة، أو خبرًا من هذا النوع، دون أن يُرفِقَها بأى تعليقٍ يظهر ما تقوم عليه من تناقض أو مخالفة، وهنا لم يكن فقيهًا يبحث فى الحلال والحرام، وما يجوز وما لا يجوز، ولم يكن قاضيًا يُعْنَى بإصدار الأحكام على كل ما يُشاهد من أفعال، وما يسمع من أقوال، لقد كان فَنّانًا وحسب. كانت الحاسة الفنية تؤدى واجبَها فى التقاط الحادثة النادرة، وتسجيل الحوار المُتَّسِمِ بالذكاء، والألمعية، واصطياد الحل المفاجئ غير المتوقع وتحليل المواقف الظريفة، دون أن يَشْغَلَ نفسَه

بإصدار الأحكام الأخلاقية على هذا كله، أو على شيء منه، وجدير بالذكر أن هذا النوعَ من القصص والأخبار ينتشر على مساحة الكتاب فى جملته، وهذا يَعْنى رسوخَ الإيمان الفنى والاقتناع بالمفهوم العملى للفَرَج، هذا المفهوم الذى ينهض على التصوّر الاجتماعى لمعنى جَلاء الهَمّ، وكشف الغَمّ، بصرف النظر عن طبيعة هذا الهَمّ، والأسلوب الذى اتبع فى كشفه.

أول ما نصادف من قصص هذا النوع ما نقله عن بعض الكتب: أن رجلين أتيَ بهما إلى بعض الولاة، وقد ثبت على أحدهما الزَّنْدَقَةُ، وعلى الآخر شُرْبُ الخمر: فسلَّم الوالى الرجلين إلى بعض أصحابه، وقال له: اضرب عنق هذا: وأشار إلى الزِّنْديق، وحِدَّ هذا: وأشار إلى الشارب.

وقال: خذهما.

فلما ذهب بهما ليخرجا، قال شاربُ الخمر للوالى: أيها الأمير، سَلِّمنى إلى غير هذا ليقيم علىَّ الحدّ، فلستُ آمنُ أن يَغْلَطَ فيضربَ عنقى، ويُحِدَّ صاحبى، والغلط فى هذا لا يُتلاقى!!.

فضحك منه الأمير وخَلَّى سبيله ، وضرب رقبة الزَنْديق.

ومثل ذلك ما يروى فى خبر آخر، أن رجلاً قامت عليه البَيِّنَةُ بالسرقة، ووقف أمام عبد الملك بنِ مَرْوَان، ليأمرَ بإقامة الحدّ عليه، فأمر بقطع يده. فأنشده الرجل بيتين، يتحسر على يده، ويبتهلُ إلى عبد الملك أن يعفوَ عنه، فكان ردُّ الخليفة: هذا حَدٌّ من حدود الله تعالى ولا بد من إقامته عليك.

وهنا تكلمت أُمُّ المحكوم عليه، وهى كبيرة السن. تستعطف أمير المؤمنين لابنها الذى يَعُولُها وأنه ابنُها الوحيد، وتسأله أن يَهَبَهُ لها. ولكن قلب الخليفة لم يَلِنْ لرجاء العجوز، ووصف ابنها بالسوء؛ وأنه لا بد من إقامة حدود الله عَزَّ وجَلَّ.

وهنا قالت العجوز: يا أميرَ المؤمنين، اجعلْهُ من ذنوبك التى تستغفرُ الله منها!! وهنا أمر عبدُ الملك بإطلاق الفَتَى والعفو عنه.

فى هذين الخبرين يُعَطَّل حَدٌّ شرعى، فى مقابل المفارقة اللاذعة، والنكتة المحبوكة التى لجأ إليها السكران فى الخبر الأول، ولروعة التعبير وقُدْرته على تحريك مخاوف الإنسان، وبخاصة مَنْ يتصدى للحكم، ويعرف أنه ليس معصومًا عن الخطأ، ولعله ظَلَمَ أو أخطأ من قبل، وأنه لابد قد اقترف ذنوبًا أعظم من «خطيئة العفو» عن ولد وحيدٍ يَعُولُ أُمَّه العجوز، فى الخبر الثانى.

أما أعشى هَمْدَان، وكان من شعراء الكوفة وفقهائها فى زمن الحَجَّاج، فقد غزا مع الجيش الإسلامى بلاد الدَّيْلَم، فوقع فى أسرهم مدة، وحُبِسَ فى بيت المقاتل الذى أسَرَهُ، وكان لهذا الدَّيْلَمىِّ بنتٌ، رأت الأعشى، فهويته وتسللتْ إليه ليلاً، فكان ما كان بين الأسير والفتاة، وأعجبها فعرضت عليه أن تعاونَه على الهرب، على شريطة أن يأخذها معه، ويصطفيها لنفسه، وهكذا هرب أعشى همْدان.

أما ابن الموصول، وهو بَزَّازٌ (تاجر حرير) من حلب، فقد حبسه سيف الدولة لضرائب كانت متأخرة عليه، وكان ابن الموصول حاذقًا فى تفسير الأحلام، ومن ثَمَّ اخترع لنفسه حُلْمًا، تفسيره أنه لا بد أن يُطلق من حبسه هذا اليوم، وعلى الفور طلب مقابلةَ سيف الدولة، وحكى له رؤياه الملفَّقة، وفسَّرها بين يديه بأنه يجب إخراجهُ من الحبس فى نفس اليوم، فقال له الأمير: أحسنتَ التأويل، والأمرُ على ما ذكرتَ، وقد أطلقتُكَ، وسوَّغْتكَ خَراجَكَ فى هذه السنة، فخرج الرجل يشكره، ويدعو له!

وفى قصة طويلة نجد منامًا آخر، حَلَمَ به الخليفة العباسى المعتمد على الله ومضمونه أنه رأى النبىَّ عليه السلام فى المنام، وأنه أمره بإطلاق سراح رجلين مظلومين فى سجونه، فاستيقظَ من غفوته وأمر بإطلاقهما، وسمع منهما أسباب حبسهما، وعرف أنهما مظلومان. لا غرابة فى أن يرى إنسانُ ما رسولَ الله ﷺ فى منامه، ولكنَّ الغرابة أن الخليفة قبل أن يَغْفُوَ كان جالسًا بين ندمائه يَسْمُر، فَحَمَلَ عليه النبيذُ، فجعل يخفِقُ برأسهُ نعاسًا (القسم الثانى -الفصل الأول، القصة رقم ١١).

فكما نرى فإنه فى حال لا يصح معها أن يرى رسول الله فى منامه، والمثير للتأمل أن القاضى التَّنُوخِىّ يورد القصة ذاتَها برواية أخرى، ويكون هاتفُ المنام

فيها رجلاً مجهولاً وليس النبيَّ عليه السلام، وفى هذه الرواية الثانيةُ يُوصفُ خليفةُ المسلمين بأنه كثيرَ الشراب وأنه إذا شرب يُعْربِدُ على جلسائه، وأنه فى الصباح، حين ذُكِرَ أمامَه إطلاقُ سَرَاح الرجلين المحبوسين لم يَذْكُرْ شيئًا مما أمَرَ به وهو تحت تأثير الخمر، والقاضى التَّنُوخىّ يُسجِّل الروايتين دون أن يُشكِّكَ فى صدق رؤية النبى فى الأولى، أو بُعْدِ الاحتمال فى الثانية. إن الفَرَج قد أدرك السجينَ، وهذا هو جوهر الموضوع، هكذا تتعدد المواقف التى يُسرع فيها «الفَرَجُ» لمن لا يستحقه كجائزة على سلوكٍ أخلاقى، أو اعتقاد صالح، أو صبرٍ جميل، أو بَذْلٍ طيب. إن الفَرَجَ -فيما تقدَّم- ثمرةُ ذكاءٍ يَخْتَلِق، أو يُلفق أو يحتال، أو يتوهم، وهو فى كل هذا كله يصدر عن سلوكٍ نَفْعِىٍّ، وموقف انتهازى، وفى أحسن الأحوال، أوهام الغيبوبة.

ونجد فى قصص أخرى ما هو أشد مُنَاقَضَةً لمعنى الفَرَج مما تقدّم، ففى أسوأ التصورات لا نجد أحدًا ممن تقدَّم قد أنْزَلَ الضرر بشخصٍ آخر، وإن حصَّلَ لنفسه منفعةً عاجلة، أو أزال عنها خسارةً مُتوقعة. أما النماذجُ التى سنعرض لها الآن، فإنها تصرخ بالتجنىِّ على برىء، واختلاس حقِّ ضحية بلا جريرة، والتعدّى على حرماتٍ تستحق أن تُصانَ، وتُصانَ أعراضُ أصحابها. فهذا ابنُ قُمَيْر، مُجَلِّدُ الكتب بالمُوصِل، يأخذ دفترًا لتجليده لأحد القادة الأشداء. الذى يُسرف فى توصية ابن قمير بالحرص على الدفتر، لكنه يسقط فى الماء عند قيامه بالوضوء من النهر، فيُدركه وقد ابتل، ولا يجدَ مَفرًا من أن يُجَلِّدَهُ ويحاولَ سَتْر ما حدث دون جدوى، ويَعْزِمُ على إعطاء الدفتر لحارس الباب، والانصراف والهرب قبلَ إدراكه، لكنَّ حارس الباب يُعلمه أن القائد بالداخل، والأوفقَ أن يقدّم له الدفتر بنفسه، وهكذا أسْقِطَ فى يده وتوقع شر عقوبة. ولكنه حين أدْخِلَ وجد القائدَ الشرسَ يجلسَ فى صَحْنِ القصر أمام بِرْكَةِ ماء. وأخرج ابنُ قُمير الدفتر من كُمِّه وناوله لأحد الغِلْمان، ولكنه سقط من يدِ الغلام فى البركة أمام عيْنَىْ سيده، الذى أنزل بالغلام المسكين عقوبةَ الضرب بالمقارع، لأنه أفسد دفتره العزيز!! فأى فَرَجٍ، وأى ظلم؟

وتتكرر قصة مَنْ تسوقُه ظروفُ قاسية إلى مكانُ موحش، فيجد فيه لصوصًا وقَتَلَة، قد قتلوا نفوسًا بريئة، وسرقوا مالاً حرامًا، فيغافلُهم ويهربُ بمسروقاتهم، ويظهرُ فى مكانٍ آخر وقد صار من الأثرياء، دون أن يَطْرِفَ له رمْش، ودون أن يُطلِقَ المؤلفُ فى أعقابه عبارةَ تَعَجُّب، فضلاً عن استنكار، بل إن منتهب قاطع الطريق، وقد استولى على كل ما خَبَّأ يقول بلهجة نستطيع أن نجد نغمة المباهاة فى تركيبها: «وفزتُ بمالٍ عظيم أغنانى عن مقصدى وعدتُ إلى بلدى» (القسم الثانى -الفصل الأول- قصة رقم ١٣).

ولا يختلف عن ذلك كثيرًا ما فعله ابن عَبْدون الأنبارى الكاتب، وقد خرج من بغداد لا يجد قوتَ يومه، ثم تسوقه الظروف إلى مصر، إبَّانَ ثورة أقباطها فى عصر المأمون، فلما جاء جيش الخلافة هرب كثير من الأسْرِ، ثم مُنِحوا الأمان، وجنى ابنُ عبدون من رَشَاوَى بذل الأمان «فى ليلة واحدة، مائة ألف دينار حلالاً طيبًا».

أما سلاَّمةُ القسّ فقد استمعت إلى نصيحة ابن أبى عتيق، وتمكنت من إلغاء قرار عثمانَ بن حَيَّان المُرِّىْ، والى المدينة، بتطهيرها من الغناء والزنا، فبقى كل شىء على حاله، وكان الفَرَج!! (القسم الثانى -الفصل الأول- قصة رقم ١٤).

وحين نصل إلى قصص عُشَّاق العرب فإن الفَرَج سيكون أبدًا ماثلاً فى خداع الزوج، أو الضمير العام، وتمكّن العاشق من بلوغ مرامه من معشوقته، فالأشْتَرُ يعشَق جَيْداء، وهى زوجة، ويضرب لها موعدًا عند الشجيرات، «ولقيها فقبَّل بين عينيها» وقررت أن تقضىَ ليلتها معه وتخَدَع زوجَها عن غيابها، فترسل بصديق عشيقها وقد ارتدى ثيابَها ونام فى فراشها إلى الصباح، وجازت الخُدْعَةُ على الزوج الضحية ونَعِمَ الحبيبان بليلة ليس فيها رقيب!!

أما الأسدىّ الذى هَوِىَ امرأةَ من هَمْدان بالكوفة فإنه أثار قلق جيرانها، فراقبوه، حتى إذا دخل عندها اقتحموا المكان ليضبطوه متلبسًا، ولكن هيهات، لقد جاءه الفَرَجُ بطريقة غير متوقعة، كانت المرأة بدينةً جداً، فوضعت حبيبَها -ويبدو

أنه كان على العكس منها ضئيلا جداً -خَلْفَ ظهرها «فأدخلته بينها وبين القميص، ولزمها من خلفها، وبهذا لم يُعثر عليه».

وتتكرر فعلة الأشْتَر وجَيْدَاء والزوج المخدوع، مع جميل وبُثَينة وزوجِها، غير أن الحبيبين يلتقيان فى خَيْمةِ بُثينة، وراحا يتحدثان وهما مضطجعان، وذهب بهما النوم حتى أصبحا، ورآهما خادم الزوج الذى ما لبث أن أبلغ سيده بما عَايَنَ، ولكنَّ حِيَلَ العُشَّاقِ لا تغلبُها مُعاينةٌ ولا مُلاَينة!!

لقد حاول القاضى التَّنُوخى أن يضعَ فى سياق قصص العِشْق ما يوحى إلى القارئ بأنها لم تُفْضِ إلى ارتكاب محرَّم، أو إلى الزنا على وجه التحديد، فالأشْتَرُ يقبِّل بين عَيْنَى جَيْداء، ثم يقطعان الليل فى الحديث والشكوى، وجميلُ لا يخلو بُثَينةَ فى خِبائها، فمعهما أمُّ الجُسَيْرِ صديقتُها، وما دام معهما ثالث فليس باستطاعة الشيطان أن يكون رابعهما!!

هذه محاولات سقيمة، تريد أن تخفف مما يظهر فى هذه القصص من حرية السلوك العاطفى، وجُرأة العُشَّاق -رجالاً ونساءً- فى كل العصور، وعلى كل المستويات. ومهما حاول القاضى التَّنُوخِيُّ أو غيرهُ ممن عُنِىَ بقصص الحب أن يحمِّل الواقعَ بشىء من تَوْشِيَةِ الخيالَ فإن الصورة ستبقى نابضة بصدق ما كان، لأنه ما يكون، وما سيكون من صراع الهوى والإرادة، وتَعَاكُسِ الشرعيةِ والتمردِ، فى كل العصور. وسيبقى القاضى التَّنُوخِى جديرًا بصفة الفنَّان الصادق، ذى الحسِّ الملهَم حتى وإن غَمَزَ ذلك فى فِقْهِه وقضائه!! ومهما يكن من أمر، فإننا لم نذكُر ذلك لِنَقْدَح فى نزاهة القاضى التَّنُوخِى أو دينه، والواقع الذى وصفناه مستمَد من كتابه، وهو يُحسب له، لا عليه، حين تكون «القَصص» و«أخبار التاريخ» العام أو الفنىّ، هى الوسيلة.

ومن قَبْلُ ألَّف الفقهاءُ فى الحب والعِشْق بدءًا بمحمد بن داود الظاهرى، وهو قريب عهد بالقاضى التَّنُوخِىّ (توفى سنة ٢٩٦هـ، أى قبل مولد التَّنُوخِىّ

بثلاثين عامًا)[1] ومن بعده ألَّفَ فقهاءُ لا يقلون شُهْرةً بالعلم والنزاهة عن ابن داود، مثل ابن حزم، صاحب «طوق الحمامة» (توفى سنة ٤٥٦هـ)، وابن قَيِّم الجَوْزِيّة، مؤلف «رَوْضَة المحبين ونُزهة المشتاقين» (توفى سنة ٧٥١هـ) وغير هؤلاء من أكابر الفقهاء الذين لم يصرفْهم فقهُهُم، ولا أوْقَعهم فى الحرَجِ، عن وَصْفِ حالات الإنسان، وجموحِ العواطف وثَورةِ الغرائز، إن هذه إحدى الإنجازات العظيمة للحضارة العربية الإسلامية، أنها اتسعت للبحث فى الإنسان، بما هو إنسان، وليس فى حدود إطارٍ مُفترض، فلا غرابةَ فى أن يَتَّسِعَ مدلول «الفَرَجُ» عند القاضى التَّنُوخىّ، ليعبِّرَ عن انقشاع نازلة عن مكروب، مهما كان كَرْبُهُ، ومهما كانت النازلَةُ، فهو إنسانٌ أولاً، وإنسان أخيرًا، وَأَلَمُهُ ألمٌ إنْسانىٌّ يستحق أن نأسى له، وأن نفرَح بِزَوالِهِ، بصرف النظر عن دواعيه.

٢- المصادر:

تكتسب قضية المصادر التى استمد منها القاضى التَّنُوخِىّ مادته الإخبارية والقصصية أهميتها البالغة من ثلاث جهات:

الأولى: تعود إلى «التوثيق»، فمن الواضح أن الشعرَ العربىَّ قد نال النصيب الأوْفَى من اهتمام الرواة واللغويين والنُّقَّاد، وتعلقت بركابه الخطبُ والوصايا وما أشبهَ ذلك من الأقوال المأثورة فى حِكَمٍ وأمثال. أمّا القصص، التى تنوعت مستوياتها واستخداماتها للوعظ والتعليم والمسامرة، فإنها ظلَّت بعيدة عن اهتمام المشتغلين بالثقافة، وكانت أهم دعاواهم فى تعليل هذه الجفوة أن القصص تُروَى بالمعنى العام، ويزيد فيها كل راوية ما يراه مؤثرًا على جمهوره، مفيدًا للغرض الذى يتوخاه من قصته، وحين تنعدم الثقة فى موضوعية النص الأدبى، ويتسرب الشك فى نسبته إلى صاحبه، واكتمال صيغته، فإن الموقف النقدى يفقد مبررات الخطوة الأولى نحو الدراسة الفنية، ومِنْ ثَمَّ يكتفى بإشارة هنا، وكلمة هناك، عن القُصَّاص، ونادرًا ما يشير إلى القصص، فضلاً عن الاستعانة بلغتها، أو تحليلها فنيًا.

---

(١) عن هذه النزعة الإنسانية المتسامحة، راجع: «الحب فى التراث العربى» منشورات سلسلة عالم المعرفة بالكويت.

كما أن حصر هذه المصادر -ما أمكن ذلك- يعتبر كشفًا عن الإطار العام الذى تتحرك فيه ثقافة الكاتب، ومدى ما فيها من تنوع أو انحصار، وعلاقة ذلك بثقافة العصر، وتوجهها العام، وما يحمل هذا التوجه من دلالات على واقع الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية.

أما الجهة الثالثة.. فهى ماثلة فى نوع الصلة بين هذا الكتاب، والمصادر التى اعتمد عليها المؤلف فى تكوين مادته، فهل هو تكرارٌ لما سبق قوله، أو هو تجميعٌ لما قيل فى أكثر من مجال أو أنه تطويرٌ لفكرة، وتنمية لمنهج، وتعميقٌ لاتجاه قد وُجِدَ من قبل؟

لقد حَرَصَ القاضى التَّنُوخِيُّ على ذكر المصدر الذى أخذ عنه الخبر أو القصة، أو حتى تلك الحكايات الشعبية التى يصعب إسنادُ تأليفها إلى شخص معيَّن. لم يُهمل ذلك مطلقًا.

ويمكن حصر مصادره فى نوعين أساسيين: السماع والمشافهة والنقل عن وثائق مكتوبة في شكل كتب وصحائف معلومة المؤلف أو مجهولته. لقد ظل التَّلَقِّي المباشرُ عن طريق السماع والمشافهة -أى الروايةَ- مصدرًا أصيلاً لتَنَاقُل المعرفة طوال قرون، وكانت الرواية الشفهية أدعى إلى الثقة وتجنب الخطأ من الكتابة ذاتها، ومع أن التأليف الكتابى قد توسَّع منذ بداية القرن الثالث الهجرى فإنه استبقى إحدى دعائم المشافهة الأساسية، وهى ذكر السند، أو «العنعنة»، محافظًا على هذا التقليد الذى بدأ دينيًا، هدفُهُ الحرصُ على دقَّة الحديث النبوى. وقد روى القاضى التَّنُوخِى عن أربعة أنواعٍ من الرجال: عن أبيه وجلساء أبيه من مشاهير العصر، وبخاصة فى الفترة المبكرة التى قضاها فى البصرة، وعن بعض مَنْ أخذ من كتبهم، ولكنه عاصرهم، ولعله رأى أن يختبر بعض ما كتبوه على ضوء ما يحدِّثونه به، وعن بعض محترفى القصص فى عصره، وسنرى دلائلَ تشير إلى أن بعضًا من هؤلاء كان مختصًّا براوية نوع معيَّن من القصص أو الحكايات، وعن نكرات لم يحددهم، حتى وإن كانت سلسلة الرواة معلومة النهاية إلا أنها تبدأ من مجهول.

وفيما يختص برواية المحسِّن عن أبيه القاضى أبى القاسم علىٍّ التَّنُوخىِّ، فإن عبارة: «وحدَّثنى أبى فى المُذاكرة من لفظه وحفظه» تتكرر مرات، وقد يتحدَّث الأب من وَحْيِ تجربته الخاصة، ومن ثَمَّ لا مكانَ لذكْرِ سَنَدٍ، مثل حكايته لحادثة بطلُها ابنُ بوابٍ كان يعمل عنده، حين كان يتقلد القضاء فى الكَرْخ، أما حين يروى عن آخرين فإنه يذكر السَّنَدَ وربما نقده، تحديدًا لدرجة الثقة فيمن أخذ عنه أبوه، وقد يذكر أن أباه قد أسند الرواية، ولكنه نسبها، فيقول مثلاً: «حدَّثنى أبى، أبو القاسم التَّنُوخىّ، بإسناد ذَهَبَ عن حِفْظى»، أو يقول: «حدَّثنى أبى رضى الله عنه، فى المذاكرة بإسناد لستُ أقومُ عليه، لأنى لم أكتُبه فى الحال» وهذا الإهمال للسَّنَد فيما روى عن أبيه متوقع، لثقة الابن فى صِدْق ما يتلقاه عن أبيه، وهذا جانبٌ نفسىٌّ لا يُمكن إهماله، ولأن هذا الوالدَ قد مات فى فترة مبكرة كان المحسِّن صبيًا لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره حين مات أبوه، فهذه الأخبار التى رواها عنه ترجع إلى مرحلةٍ مبكرة لم يكن المنهج العلمى قد استقر فى حركة عقله أو شَغَلَ تفكيرَه.

أما جلساءُ هذا الأب فقد ذكرنا أسماءهم، ومن أهمهم أبو بكر الصُّولىُّ، الذى سيأخذ نقلاً عن كتابه الكثيرَ، ولكنه - فى أخبار وقصص أخرى - يستخدم صيغة «وحدَّثنى»، و«أخبرنى» و«أخبرنا»، بل إنه يستخدم عبارات تدل على أن سماعَه من الصُّولىِّ لم يكن ثمرةَ مصادفة، إنه موجودٌ بالمجلس. بل إنه يتلقى عنه، ويستوثق منه، ويجيزُه أن يُحَدِّثَ الآخرين بما سَمِعَ، بل سنفهم من بعض العبارات أن الصولىَّ كان قد انتهى من تأليف كتابه الشهير «كتاب الوزراء» وأنه كان يقرأ عليه على سبيل الإجازة، أى الموافقة على النص بعد مراجعته، وأن المحسِّنَ -الفتى الناشئَ - قد حضر عملية المراجعة والإجازة، فيقول: «قُرِئَ على أبى بكر.. بالبصرة، وأنا حاضر أسمع، فى كتابه الوزراء، سنة خمسٍ وثلاثين وثلثمائة»، ويقول: «أخبرنى أبو بكر الصُّولىُّ إجازة، ونقلته من خطه»، ويقول: «حدَّثنى.. الصولى فيما أجاز لى روايته عنه».. وهكذا تتعدد وسائلُ الاتصال، فيما نقل القاضى التَّنُوخِىُّ عن الصولىِّ، وهناك جلساء آخرون ليسوا على هذه الدرجة من السطوع فى كتابه.

أما أبو الفَرَجِ الأصْبَهَانِيُّ -صاحب الأغانى - فقد ترجع علاقته به إلى ما بعد انتقاله إلى بغداد، وعبارات صاحبنا تُشعِر بأنه كان قد ألَّف كتابَه الضخم، ومع هذا فإنه على الرغم من أن القاضى التَّنُوخِيَّ قد نقل عن هذا الكتاب. فإن موقفَه من صاحبه كموقفه من الصولىّ وكتابه، فيستخدم: أخبرنى، وحدّثنى، وأخبرنا، وحدّثنا، ويقول: «أخبرنى أبو الفرج الأصبهانى إجازة، قال...»، ويقول: «وحدثنى أبو الفرج المعروف بالأصبهانى، بهذا الخبر من لفظه وحفظه بخلاف هذا» بل يقول فى عبارة دالة: «حدَّثنى أبو الفرج المعروف بالأصبهانى، رحمه الله تعالى، إملاءً من حفظه، وكتبته عنه فى أصول سماعاتى منه ولم يحضرنى كتابى فأنقله منه، فأثبتُّهُ من حفظى، وتَوَخَّيْتُ ألفاظَه بِجَهْدى»، ويقول فى مكان آخر: «وجدتُ فى كتاب الأغانى الكبير، لأبى الفرج المعروف بالأصبهانى، الذى أجاز لى روايته، فى جُملة إجازةٍ لى...» إلخ.

أما ما رواه القاضى التَّنُوخِيُّ نقلاً عن قَصَّاصِين حرفتُهُم روايةُ القصص، ومِنْ ثَمَّ تجميعُها أو اختراعُها لتُرْضِيَ حاجات مستجدةً فى المجتمع الإسلامى، فإننا سنجد عليه أكثر من دليل، والذى نُحب أن نُنبِّه إليه ونراه مهمّاً، دون أن يسوقَنا إلى مزيدٍ من مشكلات القصة التراثية، أن القاضى التَّنُوخِيَّ لم يَنقُلْ شيئًا عن أشهر القُصّاص في تاريخ القصة العربية القديمة، بَدْءًا بتميم الدَّارِيِّ الذى حدَّثَ إبَّانَ عهد عمرَ بن الخطاب فى مسجد رسول الله ﷺ، واستمرارًا مع: كَعْبِ الأحبار، ووهب بن مُنَبِّه، وعُبيد بن شَرِيَّة الجُرْهُمِيِّ فى زمن بنى أُميَّة، وغيرهم ممن أشار إليهم الجاحظ فى أكثر من مكان فى «البيان والتبيين».

وإنما آثرَ أن يروى عن قُصَّاصٍ سَمِعَ منهم مباشرة، أو هم قريبون جداً من عصره، وأغلب الظن فى تفسير ذلك أن القاضى التَّنُوخِىّ، وهو فقيهٌ قبلَ كل شىء، قد رفض الطابَعَ الأسطوريَّ الغالب على قصص هؤلاء، وآثر أن يقتربَ من الواقع، ومن هنا جاءت قصصه أقربَ ما تكون من الأخبار التاريخية، فإذا غادر الواقعَ فإنه يَنْتَقِلُ إلى الحكاية الشعبية، أو «الحدوتة» ويفضِّلها على الطابَعِ

الأسطوريِّ، الذى لم نجدَ من آثاره إلا شَـذَرَاتٍ قليلةً، عالقةً ببـعض ما رَوَى من قصص أنبياء بنى إسرائيل.

نستطيع هنا أن نشير إلى بعـض الـمُحَدِّثين، والـطابَع العـام الذى يغـلب على ما حدَّثوا به ودلالة ذلك على شيوع مجالس القصِّ والرواية، واخـتلاف الـمجـال أو النوع الذى يحدِّثُ القاصُّ به، ومِنْ ثَمَّ اختلاف جمهوره.

إن القاضى التَّنُوخىَّ يستخدم عبـارة «حدَّثَنَا» و«منها ما حَدَّثناه» علىّ بن أبى الطَّيِّب الحسن بن علىّ بن مُطْرَف الرَّامَهْرُمُزى، وهذا الراوية القاصُّ قد تُوُفِّى سنة ٣٧٦هـ عن ثمانين عامًـا تقريبًا، وقد عرفنا من قَبْلُ أن أبا القـاسم التَّنُوخِىَ - والدَ المحسِّن - كان قد تولى القضاء بمدينة «رامهرمز» كمـا أنها دخلت ضمن المناطق التى تولى مؤلفُنا فيها القضاء فيما بعد. ويلاحَظ هنا أن السلسلة التى تنتهى بعلىٍّ بن أبى الطيب، يَرْوِى فيها - غالبًا - عن أحـمد بن محمـد بن الجَرَّاح، عن أبى بكر عبد الله بن مـحمد بن أبى الدنيا القرشىِّ، ثم تتفرع بعد هذا التوحد فى اتجاهات شتَّى، لكن الطابَع العام لما جاء عن طريق هؤلاء الثـلاثة ينحصر فى الوعظ والأخـبار التاريخـية، وتحت الوعظ تندرج الأدعيةُ المأثورةُ، وبعضُ الأحـاديث النبوية، وقِصَصُ بعض الأنبياء، وقـد يجتمعُ الوعظُ والتاريخُ فى خبرٍ واحد، كما نجد فى قصة جلد الحسن بن الحسن فى عصر الوليد ابن عبد الملك، وقـد كتب بذلك إلى والى المدينة، فنجَّاهُ اللهُ، وما شـاهده إبراهيم التَّيْمِىُّ الزاهد حين كان فى حبس الحَجَّاج (القسم الثانى - الفصل الخامس - القصة رقم ٥).

وقد يوجد الخـبرُ التاريخىُّ متحـررًا من توجيه الموعظة، فيكتـسب شكلَ القصة تركيـبًا وتصـويرًا، وهذا نجده فى الأجـزاء الأخرى التى لم تهـتم بالوعظ، وعلى سبيل المثـال، فى قصة وصفـية لكيفيـة تخلص عمر بن هبيرة - وكـان واليًا على العراق - من سجن خـالد بن عبد الله القسرى الذى خلـفه على الولاية وسجنه، وقد جاء أتبـاع عمر، فاكـتـروا دارًا بجـانب الحبس، ودارًا بجـانب سور المـدينـة -مدينة وَاسِط - وَحُفِرَ نَفَقَانَ، عن طريق النفق الأول خَرَجَ عُمَرُ من سجنه، وعن طريق الثانى خرج من المدينة.

ومثلُ ذلك ما يروى عن استسلام قَطَنِ بنِ معاوية الكلابىّ للمنصور، وكان قد خرج مؤيِّدًا لإبراهيم بن الحسن فى البصرة، أخى «النفس الزَّكية» الثائر العلوى بالمدينة.

ونستطيع أن نجد هذا الطابع الخاص فيما روى عن سعد بن محمد بن على الأزْدى الشاعر المعروف بالوحيد، وقد توفى سنة ٣٨٥هـ، فهو معاصر للقاضى التَّنُوخِىِّ، وجديرٌ بالملاحظة أن مؤلفَنا يستخدم كلمة «حكى» ثلاث مرات فيما رواه عن الوحيد، و«حدّث» مرة واحدة، ولعل هذا أن يكون بمثابة اقتراب من مصطلح «الحكاية» التى تختلف عن «الخبر» و«القصة» كما سنرى، وجديرٌ بالملاحظة أيضًا أن هذه الحكايات الأربع التى حكاها القاضى التَّنُوخِىّ عن «الوحيد»، تتعلق ثلاثٌ منها بحوادثَ غريبةٍ، تقوم على الصراع بين الإنسان والوحش المفترس، فهذا رجل شجاع ينازل الأسد ويستنقذ منه شخصًا كان على وشك الموت بين براثنه، وهذا آخر يلقى بنفسه من علوٍّ شاهق استنقاذًا لثروة ضائعة، فيسقط على أسد كامن بين البردى (القسم الثانى - الفصل الثالث - القصة رقم ١).

وهذا ثالث يلجأ إلى كهف يحتمى به من القيظ فتغلقه عليه أفعى ضارية، لا يعرف كيف يتخلص منها، ثم يأتى ابنُ عُرْسٍ فيستدعى زميلاً له، ثم يحتالان فى الهجوم على الأفعى بَغْتَةً، أحدُهما عند الرأس والآخر عند الذَّنَب، فيقتلانها، ويبدو أن هذا الشاعر المغمور كان مختصّاً برواية حكايات الحيوان وغرائبه، فإن بارَحَهَا فإلى الغرائب بشكل عام، فإن الحكاية الرابعة التى أخذها عنه القاضى التَّنُوخِىّ عن رجل فَرْد وقع فى أسر سبعين من قُطَّاع الطريق، جرَّدوه من كل ما معه، لكنه راح يستعطفهم حتى تركوا له بِرْذَوْنَهُ، ثم راح يستعطف مرة أخرى حتى أعطوه قوسَه ونَشَّابه، لعله أن يدفعَ بهما شرّاً، ولكنه استطاع بهما أن يُقَارِعَ السبعين، وأن يهزمَهم ويستردَّ منهم ما اغتصبوا منه!!

وكما نجد حكايات الحيوان وغرائبَ الصراع معه عند الشاعر «الوحيد» فإننا نجد القصصَ التى تهتم بِحِيَل اللصوص وقد آثرها عبيدُ الله بن محمد الصَّرَوِىُّ، وإن

لم يقف جهده عليها، لكن الميل إلى المفاجأة والإغراب هو القاسَم المشترك فى كل ما حدَّث به تقريبًا، فهذا رجل يجد هِمْيَانَهُ (حافظة نقوده) بعد أعوام من فقده، وقد صار فقيرًا، وتعلق حبل نجاته بجوهرة ثمينة أخفاها فى مكان سرِّى من هذا الهِمْيان المفقود، ويزداد أمر المصادفة غرابة أن يجد بعض أصدقائه هذا الهِمْيان، وينتفع بما فيه من مال، ولا يفطن إلى الجوهرة، وتتكرر القصة على نحو آخر لا يقل غرابة، وهذا رجل يهرب من قتل محقق عشوائى، ليقع فى مثله، فينجو مرة ثانية، وثالثة، وكأن حياته سلسلة مواقف يتعرض فى كل منها للقتل، ولكن الحقيقة تنتصر، وهذا رجل يهرب من الفقر، فى حين تعانى امرأته المخاض، ثم يعود بعد زمن طويل، ليجد ابنه شخصية ثرية مشهورة، وزوجته قابلة قصر الخلافة (القسم الثانى - الفصل الثالث - القصة رقم ٥).

وهذا كاهن فى دير معزول، يتصدَّى لمعاونة المسافرين العابرين ثم يقتلهم داخل الدير ويستولى على ممتلكاتهم، وهذا عبدٌ آبق، يسامحه سيده حين يعثر عليه فى بلاد بعيدة، ولكنه لا يسامح سيده، بل يسعى فى هلاكه واغتصاب ماله، وهذا قاطع طريق لا يكتفى بسرقة العابرين، وإنما يصر على قتل رجل وحيد، وحين يضع السيف على عنقه يظهر أسد يأخذ قاطع الطريق بين فكيه ويمضى، وهذا لص يتمكن من سرقة بضاعة دكان علانية، ولكن صاحب الدكان الذى كان لصاً فى حداثته يتمكن من استرداد بضاعته (القسم الثانى - الفصل الأول - القصة رقم ١٢).

إن ما يخرج عن هذا الطابع العام: طابع الفَتْك والمغامرة والمصادفة لا يُمثِّلُ نسبةً عالية فيما نقل التَّنوخىّ عن الصَّرَوىّ. ويحق لنا أن نلتفت إلى ما يمكن أن يعتبر «ظاهِرَةً» اختُصَّ بها هذا القاصّ، فإنه غالبًا ما يَرْوِى عن نفسه دون ذكر سلسلة الرواة، فكأنه يحكى مشاهداته، غير أن الشخص الذى يمثل «بطل» القصة، يغلب أن يكون مُنكَّرًا، غيرَ محدَّد الاسم، فنجد مثل هذه المداخل فى قصصه: «حدَّثنى عُبَيْدُ الله بنُ محمد الصروىُّ، قال: حدَّثنى أبى: أن رجلاً حَجَّ..»، أو: «... كان يجاورُنا ببغداد فتىً من أولاد الكُتَّاب»، أو: «أن رجلاً من أولاد التجار زالت نعمتُه»، أو: «حدَّثنى شيخٌ كان يخدمنى»، أو: «حدَّثنى رجل من

أهل الجند»، أو: «حدَّثنى أكَّارٌ (فلاح أو زارع) بنهر سَابِس يقال له سَارِخ»، أو: «حدَّثنى بعض إخوانى أنه كان ببغداد رجل يطلب التلصُّص فى حَدَائِثه». فى كل هذه القصص وغيرها يختفى التوثيق الدقيق الذى يُحيط برواية الخبر التاريخى، حتى وإن تشكَّل بالصياغة القصصية، ونجد الحكاية الغريبة، ملازمةً للبطل المجهول، أو المصنوع.

هؤلاء أهمُّ القُصَّاص والرواة الذين أخذ عنهم القاضى التَّنُوخِىّ مباشرة، بطريق السماع والمشافهة، ولا شك أن هناك غيرَهم، مثل محمد بن عبد الواحد المعروف بغُلام ثعلب، فينص على لقائه، والحَمْل عنه، «وأجاز لى جميعَ ما يصح عندى من رواياته»، وعلىٌّ بن هشامٍ الكاتب، المعروف بابن أبى قِيرَاط، وقد اهتما بالأخبار التاريخية غالبًا.

أما المصادرُ المكتوبة التى نَصَّ القاضى التَّنُوخِىُّ على أنه نقل عنها فإنها كثيرة، بعضها محدَّد بالكتاب والمؤلف، ويذكر أحيانًا اسمَ الكاتب دون الكتاب، أو العكس، كما أنه قد يشير إلى النقل عن صحائفَ مكتوبةٍ دون تحديد.

مع توافر الحافزِ الذاتىِّ فيما واجه القاضى التَّنُوخِىّ من محنة العزل عن القضاء، وتحديد إقامته بمنزله، ومطالبته بسداد أموال جزيلة، فإن حافزًا آخر قد توافر له فى شكل تجاربَ سابقةٍ أَلَّفَتْ تحت العنوان ذاته، أو ما يقاربه، يقول فى مقدمة كتابه: «وكنتُ وقفتُ فى بعض مِحَنى على خمس أو ست أوراق، جمعها أبو الحسن علىٌّ بنُ محمد المَدَائنى، وسماها «كتابُ الفَرَجِ بعد الشِّدة والضِّيقَة» ويصف القاضى التَّنُوخِىّ ما فى هذه الأوراق بأنه حسن، ولكنه قليل. والمدائنىُّ - وقد تُوُفِّىَ سنة ٢٢٥ هـ، أى قبل مولد المحسِّن بقَرْن من الزمان - أديبٌ راويةٌ مؤرِّخ، بَصْرِىٌّ، سكن المدائنَ، وعاش في بغداد، والأوراقُ المشارُ إليها لا تُذكر بين مؤلفاته، وقد نقل القاضى التَّنُوخِىّ أربعةَ عَشَرَ خبرًا منسوبًا إلى المدائنى: ثمانيةٌ منها يغلب عليه الطابعُ الدينىُّ، والتاريخى، وهو يذكر اسم كتابه، أو أوراقه، غالبًا، ويحدُثُ أن يأخذ عن المدائنىِّ من أكثر من طريق، فيقول مثلاً: «قال

المدائنيُّ في كتابه، وجاء به القاضي أبو الحسين في كتابه عن المدائني بغير إسناد». ومرة أخرى أخذ عن شخص آخر، أسند ما أخذه إلى المدائنيِّ، ومرة واحدة يقول: «ووجدتُ في كتاب المتيمين للمدائنيِّ»، وهذا يعني أن ما نقله القاضي التَّنُوخيّ عن المدائنيِّ قد تضمن كل ما اشتمل عليه كتاب «الفَرَجُ بعد الشِّدَّةِ والضِّيقَة» وتجاوزه أيضًا.

أما كتاب عبد الله بن محمد بن أبي الدُّنْيَا «كتابُ الفَرَجِ بعد الشِّدَّة» فقد وصفه القاضي التَّنُوخيُّ بأنه في نحو عشرين ورقةً، وأن طابَعَه العامُ رواية الأحاديث النبوية، وأخبارَ الصحابة والتابعين، وما يقارب ذلك من الأدعية والأذكار، ويشعر المؤلف أن أخبارًا من هذا اللون لا تتطابق مع ما يهدف إليه من وضع كتاب بنفس العنوان، لكنه يتجاوز الغاية التي تَوَخَّاها ابنُ أبي الدنيا، وابن أبي الدنيا - على أية حال - قد أفاد بدَوْره من المدائنيِّ، وهو أقرب عهدًا إلى عصر المؤلف، لأنه تُوُفِّيَ سنة ٢٨١هـ، وقد ذُكِرَ اسمُ ابن أبي الدنيا في كتاب التَّنُوخيّ خمسًا وخمسين مرة، دون أن يُقْرنَ إلى كتابه المشار إليه، لقد كان في جميع هذه المرات واحدًا في سلسلة الرواة لخبر أو قصة أو أبيات من الشعر، ولا ندري لماذا ترك القاضي التَّنُوخيّ ذِكْرَ كتاب ابن أبي الدنيا في تضاعيف كتابه برغم الإشارة إليه في مقدمته.

أما الكتابُ الثالثُ الذي سبق هذا الكتابَ الذي نحن بصدده، إلى اسم «الفَرَج بعد الشِّدَّة» فقد ألَّفه القاضي أبو الحسين عمر بن القاضي محمد بن يوسف القاضي، رحمهم الله، في مقدار خمسين ورقة، أوْدَعَهُ أكثرَ ما رواه المدائنيُّ، وأضاف إليه أخبارًا أُخَرَ «أكثرُها حَسَنٌ وفيها غير ما هو مماثل عندي لما عَزَاه». والطريف أن القاضي التَّنُوخيَّ يأخذ على ابن أبي الدنيا والقاضي حسين، أنهما لم يشيرا إلى أن المدائنيَّ قد سبقهما إلى التأليف في موضوع كتابيهما، ويرى أن عَدَمَ معرفتهما بكتاب المدائنيّ تُعَدُّ أمرًا طريفًا، وأن معرفتهما به وتجاهلهما لذكره ترويحًا لما كتبا تُعَدُّ أطرف.. وقد نقل القاضي التَّنُوخيُّ عن كتاب القاضي أبي الحسن ستًّا وثلاثين مرة، انتشرت على مساحة فصول كتابه كلِّها تقريبًا، وهذا يعني أن القاضي أبا الحسين في كتابه هذا كان الأكثرَ قُرْبًا من تَصَوُّر القاضي التَّنُوخيِّ لموضوع الفَرَجِ

بعد الشِّدَّة، سنجد أخبارًا وقصصًا تعود إلى العصر الجاهلى، بل نجد حالةً فريدة روى فيها خبرًا مصدرُهُ وَهْبُ بنُ مُنَبِّه، ولكنه ليس روايةً لأساطير القدماء، وإنما هو صاحب الحادثة التى لا تزيد عن رؤيا رآها فى أيام عُسْر، أما أكثر ما فى الكتاب فيرجع إلى عصر الراشدين، وبنى أُميَّة، ودولة بنى العباس، التى يفوز رجالاتها بأكبر نصيب، وبخاصة المأمونُ والبرامكة، ثم يأتى دَوْر القصص التى نجد فى بعضها طابَعَ الحكاية الشعبية. ويهتم القاضى أبو الحسين اهتمامًا واضحًا بأخبار الولاة وتقلُّبِ الزمن بهم من الفقر والضياع إلى الثروة والجاه. أو العكس، وهو موضوع قد أخذ نصيبًا موفورًا من كتاب التَّنُوخِىّ كما سنرى في هذا التحليل للمصادر، والمحتوى، وكما سنقرأ فى القسم الثانى من هذا الكتاب، الذى يقوم على الانتقاء.

وهناك كتب أخرى، أفاد منها القاضى التَّنُوخِىّ، ونقل عنها أكثرَ مما فعل مع الكتب السابقة فى مقدمتها «الأغانى» للأصفهانى، الذى تلقى عنه مشافهة أيضًا، وكان يَحدُثُ أن يوثِّقَ ما سمع بِعَرْضِه على ما قرأ، أو العكس، فحين يروى خبر ما كان بين عبد الله بن طاهر والحِصْنِىِّ، وكيف أساء الحصنىُّ إلى القائد العباسى بمعارضة قصيدته، ومناقضة مفاخرها الفارسية، يُسنِد الرواية إلى أبى الفرج المخزومىِّ، الشاعر المعروف بالبَبَّغاء، وهو من أصدقاء القاضى التَّنُوخِىّ (القسم الثانى - الفصل الثانى - القصة رقم ١٤).

ثم يورد رواية ثانية للخبر نفسه، فيقول: «ووقع إلىَّ هذا الخبر بخلاف هذا، فأخبرنى أبو الفرج الأصبهانى، قال...»، وبعد أن ينتهى من هذه الرواية يتبعها برواية ثالثة للأصبهانى أيضًا، فيقول: «وحدّثنى أبو الفرج المعروف بالأصبهانى، بهذا الخبر من لفظه وحفظه بخلاف هذا»، فهل تختلف «أخبرنى» عن «حدَّثنى»؟ اختلافَ القراءة عن السماع، وإن انتهى كلاهما إلى نقل المعرفة بالشىء؟ هذا احتمال قد يُقوِّيه قولُه فى صدر خبر آخر: «وجدتُ فى كتاب الأغانى الكبير، لأبى الفرج المعروف بالأصبهانى، الذى أجاز لى روايته فى جملة ما أجازه لى..» وقد أثبتنا قصة الحِصْنى المشار إليها - كما أوضحنا - ولكن دون هذه التفريعات التى لا تضيف شيئًا يتعلق بالجانب الفنىِّ فيها.

لقد نقل القاضى التَّنُوخِيُّ من «الأغانى» وروى عن صاحبه تسعًا وثلاثين مرة، ومع التنوع الموضوعى، والامتداد الزمنى الذى تمثله مادة هذا الكتاب الموسوعى الضخم، نتوقع أن تمتد النُّقُولُ إلى أطراف الكتاب على ضخامته. يفوز الخلفاء العباسيون ورجال دولتهم بأكبر نصيب، وكذلك المغنون، وتظهر ملامح العصر الأمويِّ أحيانًا، كما نجد خبرًا واحدًا عن الإسكندر حين بلغ حدود الصين، وقرر إخضاعها لسُلْطانه، ولنا هنا ملاحظة أساسية نثبتها، فعلى الرغم من أن القاضى التَّنُوخِيّ كان يعرف الفارسيَّةَ، وعمل طويلاً فى أوساط فارسية، ونَادَمَ عضُدَ الدولةِ الفارسيَّ، وكان الكثيرُ من أخبار الأكاسرة وغيرهم من عظماء الفُرس، بل وأخبار اليونان والهند، معروفًا لدى المثقف العربى فى القرن الرابع الهجرى، فإن النسبةَ العظمى من مادة كتاب القاضى التَّنُوخِيّ تعتمد على المجتمع العربى، وأخبار رجاله، بدرجة لا تجعلنا نُعطى أيَّةَ أهمية لما يتجاوز هذا الحد، ومنه هذا القليل الذى ظهر فيه الإسكندر أو كسرى!!

ويأتى «كتاب الوزراء» لمحمد بن عَبْدوس الجَهْشِيارى في مرتبة متقدمة بين المصادر المكتوبة التى اعتمد عليها، يكاد ينافس «الأغانى» فى الأهمية، وإن كان عدد مرات النقل أقل (نقل عنه خمسًا وثلاثين مرة) ولم يسمع منه مشافهةً بالطبع برغم صداقة الجَهْشِيارى لأبيه، لأن الجَهْشِيارى توفى سنة ٣٣١هـ، وكان مؤلفُنا لم يتجاوز الرابعة من عمره تقريبًا، وهو فى صدر كل خبر يكاد يكرر عبارة واحدة: «ذكر محمد بن عَبَدُوس فى كتابه «كتاب الوزراء» أو «في كتاب الوزراء» ما عدا مرةً واحدة قال فيها: «قال محمدُ بنُ عبدوس فى كتاب أخبار الوزراء والكتَّاب»، والكتاب المذكور محدَّد العنوان محدَّد الموضوع. ومن الطبيعى أن يكون النقل عنه محكومًا بموضوعه.

ويكاد يلحق بالكتابين السابقين ما كتبه الصُّولِيُّ فى كتاب «الوزراء» وقد نقل عنه سَبْعَ عَشْرَةَ مرة، وعن «الأوراق» مرة واحدة، ولكن تأثير الصُّولِيُّ على مؤلفنا يتجاوز ما نَقَلَ عن كتابه، إلى ما حدَّث عنه، فضلاً عن التأثير الشخصى الذى يمكن توقُّعُه، وهذا الكتاب مثلُ سابقه محكومٌ بموضوعه، ومع هذا يمكن أن

نلاحظ أنه أكثر توسعًا، بمعنى أنه لم يتوقف عند حدود ما كان يَحْدُثُ للوزراء، وإنما تجاوزه إلى ما يحدُثُ منهم، ولهذا نجد بعض أخبار الحسين بن الضحَّاك الشاعر، وأخبار الغناء والمغنين، وقد يعارضُ روايةَ الصُّولِيّ برواية الأغانى، كما يذكر مرات أنه سمع الخبر يُقرأ على الصُّولِيّ نفسِهِ في مسجد البصرة.

ويمكن أن نقول مطمئنين، فى ختام حديثنا عن المصادر: إن كتاب الفَرَجُ بعد الشِّدَّة للقاضى التَّنُوخِيِّ، مع أنه مسبوقٌ فى موضوعه، ناقلٌ عن كثير من السابقين، قد تجاوز كل أولئك شكلاً ومضمونًا، ونقصد بالشكل الجانبَ الكمِّيَّ الذى تفوَّق به على كل سابقيه، والجانبَ المنهجيَّ المتمثلَ فى توزيع مادة الكتاب على فصول متنوعة المعنى، وإن اتفقت فى الشكل العام (أزْمَةٌ يَعقُبُهَا حَلٌّ)، والجانب التركيبيَّ حيثُ يزاوِجُ بين الروايات للقصة الواحدة، ويدير بينها حوارًا مثمرًا، وينمِّيها بطريقة فريدة، ونقصد بالمضمون أنه تجاوز بالشِّدَّة، أو الأزْمة أن تحدث لكاتبٍ أو وزيرٍ أو خليفة، إلى الناس عامة، وشُذَّاذهم، فلم يتوقف عند الطبقة العُليا من المجتمع، بل غَمَرَ جميعَ الطبقات، وربما جميعَ الأجناس التى كانت تعيش تحت لواء الخلافة العبَّاسية من عرب وفُرْس ودَيْلَم وتُرْك وأكراد ورُوم، ولم يتوقف عند المعنى الأخلاقيِّ للفَرَجِ، وإنما عَنَى به انفراج الأزمة، أو لحظةَ التَّنوير فى مفهوم القصة القصيرة المعاصرة، وهذه جميعًا إضافاتٌ إيجابيةٌ ينتمى بها هذا الكتاب إلى تراث أُمَّته العربية، ويضيفُ إليه.

●●●